

E/ECA/NA/ICSOE/34/6
Distr. générale
19 décembre 2019

Arabe
Original : français

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

لجنة الخبراء الحكومية الدولية
الاجتماع الرابع والثلاثون
أسوان (مصر)، ٢٥ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

تقرير الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا



A. 19-02485

أولاً- افتتاح الاجتماع

ألف- التنظيم والمشاركة

١- تشرف حفل افتتاح الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا بحضور الدكتور أحمد كمالي، نائب وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ممثلاً للدكتورة هالة حلمي السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر، وكذلك السيدة كلثوم حمزاوي، المديرية العامة للتعاون المتعدد الأطراف في وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي (تونس)، رئيسة مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية المنتهية ولايته.

٢- كما شارك في حفل الافتتاح ممثلو اتحاد المغرب العربي، والمنظمات الدولية والإقليمية، والجامعات، ووكالات التعاون، والمؤسسات المالية والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وممثلو ستة من البلدان الأعضاء في لجنة الخبراء (تونس، والجزائر، والسودان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا).

باء- افتتاح الاجتماع (البند ١ من جدول الأعمال)

٣- بدأ حفل الافتتاح بكلمة أدلت بها السيدة كلثوم حمزاوي، بصفتها رئيسة المكتب المنتهية ولايته (تونس)، حيث أعربت عن تقديرها لأعضاء المكتب المنتهية ولايته، وأثنت على المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل المنجز منذ الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية فضلاً عن الجهود التي بذلها في سبيل دعم البلدان الأعضاء في مسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي.

٤- وشددت السيدة حمزاوي أيضاً على أهمية الموضوع المختار لهذا الاجتماع الذي يتناول "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والعمالة: تأثير تحسين التجارة والتكامل الإقليمي على شمال أفريقيا" وقالت إنه يأتي في الوقت المناسب تزامناً مع إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تهدف إلى توطيد التكامل الاقتصادي للقارة. ورحبت السيدة حمزاوي كذلك بالتنظيم السنوي لهذا الاجتماع كمنتدى مميّز للتفكير والحوار بشأن التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في المنطقة دون الإقليمية. كما أعربت عن شكرها لحكومة مصر على استضافتها هذا اجتماع اللجنة في مدينة أسوان، وتمنت للمشاركين كل النجاح في أعمالهم.

٥- وفي أعقاب هذه الكلمة، شاهد المشاركون رسالة بالفيديو وجهتها الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة فيرا سونغوي، أعربت من خلالها عن عميق تقديرها للسلطات المصرية على استضافة هذا الاجتماع النظامي في أسوان. ثم أشارت إلى أهمية الموضوع المطروح هذا العام، والذي يُعدّ موضوع الساعة بظهور منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وما يحتمل أن يكون لها من تأثير على تعزيز العمالة في شمال أفريقيا.

٦- وأكدت الأمانة التنفيذية أن دخول المنطقة القارية حيز النفاذ يشكل إطاراً مميّزاً لتشجيع التجارة بين البلدان الأفريقية وتعزيزها، إلى جانب تقوية التكامل الاقتصادي داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، لاسيما بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا، واتحاد المغرب العربي حيث تجري ثلثا المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، وحيث لا تتجاوز التجارة داخل المنطقة دون الإقليمية ٣ في المائة من مجموع المبادلات. وأضافت أن لدى بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية إمكانات

تجارية، كما هي الحال في المغرب، وتونس، ولا سيما في مصر التي تجرّي ٤٢ في المائة تقريبا من تجارتها مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتي يمكنها أيضا استكشاف أسواق جديدة في المنطقة دون الإقليمية.

٧- وفي ختام كلمتها، جددت الأمانة التنفيذية للجنة شكرها للمشاركين وتمنت لهم كل النجاح في أعمالهم.

٨- أما السيد أحمد كمالي فقد قال في كلمته إن بلده يتشرف باستضافة الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة. ورحب بالمشاركين في مدينة أسوان التاريخية على ضفاف نهر النيل. وقال إن وزارة التخطيط في مصر تعلق أهمية خاصة على عقد مثل هذا الاجتماع بالتعاون مع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعرب عن ارتياحه للمشاركة الواسعة للدول الأعضاء والقطاع العام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛ وقال إنها تمثل دليلا على أن الشراكة والعمل المشترك وسيلتان فعالتان لتعزيز التعاون والتكامل في شمال أفريقيا.

٩- وفي الختام، جدد السيد كمالي الترحيب بالمشاركين وأعرب عن تقديره العميق لأفرقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولإطارات وزارة التخطيط ومسؤوليها إلى جانب سلطات مدينة أسوان على تعاونهم الذي أدى إلى انجاح عقد الاجتماع، متمنياً بدوره كل النجاح لأعمال الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)

١٠- بعد إجراء مشاورات مع رؤساء الوفود، انتخبت اللجنة بالإجماع أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: مصر

نائب الرئيس: الجزائر

المقرر: موريتانيا

ثالثا - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند ٣ من جدول الأعمال)

١١- أعرب رئيس المكتب الجديد للجنة الخبراء، السيد أحمد كمالي، في كلمته الافتتاحية، عن شكره للبلدان الأعضاء على الثقة التي وضعتها في بلده ورحب بجميع المشاركين في الاجتماع. وأثنى على المكتب المنتهية ولايته وكذلك على المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا على ما بذلاه من جهود خلال السنة الماضية.

١٢- وأضاف رئيس المكتب أن الاجتماع إطار ملائم للمناقشة وتبادل الآراء بشأن القضايا الرئيسية، والرهانات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة والتكامل في شمال أفريقيا في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ويتمشى مع رؤية مصر لتحقيق استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة خلال العقد المقبل. وقبل اختتام كلمته، قدم الدكتور كمالي لمحة عامة موجزة عن المشاريع والبرامج الإنمائية الرئيسية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة في مختلف المجالات، مثل الهياكل الأساسية، والتمويل، والتجارة، والاستثمار.

١٣- وفي أعقاب كلمته، أقرت اللجنة جدول الأعمال (ECA/SRO-NA/ICE/34/1) وبرنامج العمل الاجتماع (ECA/SRO-NA/ICE/34/1/Add.1) (انظر المرفق الثاني بهذا التقرير).

رابعاً - الجلسة الخاصة "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والعمالة: تأثير تحسين التجارة والتكامل الإقليمي على شمال أفريقيا" (البند ٤ من جدول الأعمال)

١٤ - يكمن الهدف الرئيسي للجلسة الخاصة في بحث العلاقة بين تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وما لذلك من أثر محتمل على العمالة. ودُعي المشاركون في حلقة النقاش إلى تبادل آرائهم مع المشاركين فيما يخص شروط هذا المشروع القاري وتحدياته والفرص التي يتيحها، لا سيما فيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص لإنجاح المنطقة.

١٥ - وشهدت الجلسة حضور ممثلين حكوميين (من مصر) وممثلين عن المنظمات الدولية (منظمة الجمارك العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) وكذلك عن القطاع الخاص.

١٦ - وأشادت اللجنة بجودة المداخلات التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش، وتوجهت بالشكر للجنة الاقتصادية لأفريقيا على ما بذلته من جهود لدعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأضافت أنه لا يمكن لهذه المنطقة أن تحقق النجاح إلا من خلال مجموعة من الوسائل مثل تحسين الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب المهني، وتحسين أساليب مرافقة الجهات الفاعلة الاقتصادية لكفالة زيادة إشراك القطاع الخاص وتحسين الهياكل الأساسية المادية والإطار القانوني والتنظيمي الكفيل بتعزيز الاستثمار وتيسير التجارة.

١٧ - ودعا الممثلون كذلك إلى وضع الأدوات اللازمة لتحقيق تقاسم عادل للفوائد المحتملة من المشروع القاري. وأخيراً، أشار المشاركون إلى أن تدابير تيسير التجارة التي ستخضعها البلدان الأعضاء سوف تحدد إلى حد كبير الأثر المحتمل لمنطقة التجارة الحرة، بما في ذلك تأثيرها على الاستثمار والعمالة.

خامساً - اجتماع فريق الخبراء المخصص: "تيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي: التحديات والفرص والحلول" (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٨ - تولت السيدة ليليا هاشم نعاس، مديرة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، افتتاح الاجتماع وأداره السيد خالد حسين، رئيس قسم المبادرات دون الإقليمية. وقالت المديرة إن الاجتماع يأتي في الوقت المناسب لأنه يتناول بشكل مباشر تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما من حيث التحديات التي تعرقل تنمية التجارة بين بلدان شمال أفريقيا. وأضافت أن المنطقة تنطوي على معظم الخصائص الهيكلية اللازمة لإحداث سوق ديناميكية متكاملة مثل التكامل والقرب الجغرافي، وتوفر الهياكل الأساسية، والصلات اللغوية والثقافية.

١٩ - وفي إشارة إلى نتائج دراسة استقصائية أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخراً، أشارت المديرة إلى وجود إمكانات كبيرة لتنمية سلاسل القيمة الإقليمية على المستوى القطاعي، حيث ساقطت أمثلة ملموسة عن بعض القطاعات والبلدان. وأشارت أيضاً إلى أن العجز الكامن في مجال تيسير التجارة وارتفاع تكاليف المعاملات من بين الأسباب الرئيسية لمحدودية التكامل الاقتصادي في شمال أفريقيا؛ وأضافت أنه بات من الضروري تذليل العقبات التي تعترض سبيل تيسير التجارة أمر بالغ الأهمية، وهو ما يتطلب اتباع نهج منسق على الصعيد دون الإقليمي.

٢٠ - وشددت المديرة على أنه ينبغي السعي لتيسير التجارة في جميع مراحل العملية، سواء على صعيد تحسين الهياكل الأساسية وتطوير خدمات تنسم بالكفاءة والقدرة التنافسية في مجالات النقل (الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ)، أو

على صعيد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتبسيط الإجراءات الجمركية والحدودية ومواءمتها. وأكدت المتحدثة أن مثل هذا النهج دون الإقليمي يمكن أن يشكل وسيلة فعالة لتنسيق الإجراءات، وتحديد الأولويات، واستعراض التقدم المحرز، وحشد الموارد وتخصيصها ومتابعة مستويات المساهمة.

٢١- واختتمت السيدة ليليا هاشم نعاس كلمتها بالإعراب عن تقديرها لحكومة مصر، وخصّصت بالذكر وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على الاستقبال الحار وكرم الضيافة اللذين حظي بهما المشاركون وأعربت عن تمنياتها بأن تُكمل أعمال اجتماع فريق الخبراء بالنجاح.

٢٢- وتناول الكلمة سعادة السفير ياسر هاشم، ممثل وزارة الخارجية المصرية، حيث أعرب عن الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص في تفعيل الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ودعا إلى اتخاذ تدابير داعمة في سبيل معالجة الاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها معاملات تجارية مع القارة الأفريقية. وشدد على الحاجة إلى توفير المزيد من الفرص للاستثمار الإنتاجي في مجال بناء سلاسل القيمة الإقليمية. وأشار المتحدث إلى أنه ينبغي تفعيل الإطار والصلات بين البلدان العربية والمؤسسات التي تملك ثقافة ولغة وخصائص متماثلة ومتكاملة؛ وأضاف أنه ينبغي الاستفادة من التكنولوجيا والخدمات المالية في المنطقة دون الإقليمية. وشدد في نهاية مداخلته على أهمية الاستعانة بروابط الشبكات الكهربائية وطرائق النقل البحري من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة على المنطقة دون الإقليمية.

٢٣- وسمح اجتماع الخبراء المخصّص بتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات في مجال تنفيذ البرامج الوطنية وتيسير التجارة، وتشجيع استخدام المعايير والتطبيقات الدولية في مشاريع النافذة الوحيدة والتجارة الإلكترونية. وأتاح أيضا فرصة للخروج بتوصيات في مجال السياسات والاستراتيجيات الفعالة الكفيلة بتيسير التجارة في شمال أفريقيا.

سادسا - تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: استعراض الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا (البند ٦ من جدول الأعمال)

٢٤- عرضت الأمانة بعد ذلك النتائج الرئيسية للوثيقة التي تحمل عنوان ”الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا لعام ٢٠١٨“ (ECA/SRO-NA/ICE/34/2). وقد تناول التقرير التطورات الأخيرة التي طُبعت للمجاميع الاقتصادية الكلية والاجتماعية، فضلا عن التحديات التي واجهتها المنطقة.

٢٥- وأثنت اللجنة على الأمانة لما اتسم به تقريرها من جودة وعمق في الطرح. ودعت مكتب شمال أفريقيا إلى وضع آلية لجمع البيانات الوطنية من أجل إعداد الموجز دون الإقليمي وأيدت اللجنة واعتمدت اقتراح الأمانة بالاستعانة باستبيان سنوي يُرسل إلى الدول الأعضاء لجمع البيانات الوطنية. وتحضيراً لنسخة السنة المقبلة من الموجز، حدّدت الأمانة الموعد النهائي لتعبئة الاستبيان بيوم ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

٢٦- ودعت اللجنة الأمانة إلى أن تدرج في التحليل الوارد في جزء التقرير الذي يتناول ”التنمية الاجتماعية“ استعراضاً للأبعاد التكميلية الأخرى، مثل الفقر من حيث الدخل والفقر متعددة الأبعاد، والإنجازات التي تحققت من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك بدائل لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ودعا ممثل موريتانيا إلى استكمال تحليل المبادلات التجارية في المنطقة دون الإقليمية بتقييم الجهود المبذولة في مجال تيسير التبادل للتمكن من تعداد الإنجازات

الوطنية على نحو أفضل. وأبلغت الأمانة اللجنة أن تقرير اجتماع الخبراء المخصص، الذي عُرض في اليوم السابق، فضلاً عن المناقشات ذات الصلة سيسمح بتوفير هذا التحليل التكميلي.

٢٧- وأحاطت الأمانة علماً بالتعليقات التي قدمتها اللجنة لإعداد نسخة عام ٢٠٢٠ من الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا.

سابعا - استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا (البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٨- أشارت الأمانة إلى الغرض من التقرير المتعلق بتنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا (ECA/SRO-NA/ICE/34/3). وذكرت أن الغرض يكمن في مرافقة الدول في عملية رصد التقدم المحرز إزاء الالتزامات العالمية والإقليمية، وكفالة أخذ أولويات المنطقة دون الإقليمية بعين الاعتبار في عملية التفاوض على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٢٩- وأحاط المشاركون علماً بالتقرير، مؤكدين على أهمية إعداد تقرير معمق وإثراء محتوياته بالتشاور مع الدول الأعضاء لإدراج الأنشطة المنجزة على الصعيد الوطني بالنظر إلى الالتزامات المتعهد بها. وأحاطت الأمانة علماً بالملاحظات التي قدمتها الدول الأعضاء، لا سيما ما تعلق منها بالمنتديات الإقليمية والعالمية للتنمية المستدامة.

ثامنا- المسائل النظامية: (أ) برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠؛ (ب) تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وبرنامج عمله لعام ٢٠٢٠ (البند ٨ من جدول الأعمال)

٣٠- عرضت الأمانة وثيقة الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠. وأشارت أنه وفقاً لولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن برامجها الفرعية تتماشى مع الأهداف التي تتوخاها الأمم المتحدة المتسقة بدورها مع أهداف التنمية المستدامة. وأضافت أن هذه الأهداف ترمي أيضاً إلى دعم تحقيق الرؤية والأولويات المحددة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ إلى جانب النصوص والمقررات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة العالمية.

٣١- ففيما يخص الخطة البرنامجية، لوحظ أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنوي في عام ٢٠٢٠ تعزيز الروابط بين بيئة الاقتصاد الكلي والقضايا الإنمائية الأخرى، مثل الفقر وانعدام المساواة، ونمو القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي والتجارة، وتغير المناخ، والطاقة والموارد الطبيعية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبيانات الإحصائية. وستدعم هذه العناصر بنظام حوكمة قوي ونظام لتعبئة الموارد يكون موثياً لنمو اقتصادي شامل للجميع وتنمية مستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل اللجنة العمل بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، ومع نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي.

٣٢- وعرضت الأمانة أيضاً برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لعام ٢٠٢٠ وتقرير الأنشطة التي اضطلع بها في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (ECA/SRO-NA/ICE/34/4).

٣٣- وعند النظر في أنشطة المكتب وبرنامج عمله للفترة المقبلة، أحاطت اللجنة علماً بحجم الجهود المبذولة وأبدت اهتماماً بها، ورحبت بالالتزام الراسخ للمكتب في دعم البلدان الأعضاء في تنفيذ مشروع التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا.

تاسعاً- عرض الرسائل الرئيسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الخامس المعني بالتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة (البند ٩ من جدول الأعمال)

٣٤- عرض ممثل المغرب، بصفته الرئيس الحالي لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن الدورة الخامسة التي عقدت في مراكش (المغرب) في نيسان/أبريل ٢٠١٩ تحت موضوع "تمكين السكان وضمان الشمول والمساواة". وأشار إلى أن المشاركين قَيّموا التقدم المحرز في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وأضاف أن التقرير المقدم في هذا المنتدى تناول إجراء استعراض شامل لأهداف التنمية المستدامة الستة: الهدف ٤ (التعليم الشامل)، والهدف ٨ (العمل اللائق)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة)، والهدف ١٣ (التصدي لتغير المناخ)، والهدف ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية) والهدف ١٧ (الشراكة العالمية).

٣٥- وعقب ذلك، شكرت اللجنة ممثل المغرب على العرض الذي قدمه وأحاطت علماً بالرسائل الرئيسية الصادرة عن منتدى أفريقيا الإقليمي الخامس للتنمية المستدامة.

عاشرًا- عرض أداة التخطيط المتكامل وإعداد تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: أداة لمواءمة خطط التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٣٦- عرضت الأمانة بعد ذلك الأداة الخاصة بالتخطيط المتكامل وإعداد التقرير. وهي عبارة عن تطبيق على شبكة الإنترنت برعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تم تطويرها لتلبية احتياجات البلدان الأفريقية في مجال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ودمجها في وقت واحد في خططها الوطنية للتنمية ولتمكينها من رصد التقدم المحرز بطريقة منسقة. وبإدراج أهداف الخطتين وغاياتهما ومؤشراتهما في التطبيق، يمكن للمستخدمين تقييم مستوى المواءمة بين الخطتين تقييماً بصرياً. وتتيح لوحات المعلومات المدججة استعراضاً بصرياً للمعلومات بشأن مواءمة هاتين الخطتين وعن أداء البلدان في هذا المجال.

٣٧- وتتسم التطبيقية بطابع دينامي وقابل للتكيف مع إطار التخطيط القطري، سواء على الصعيد الوطني أو دون الوطني أو القطاعي. وبمجرد إدخال نتائج التنمية الوطنية للبلد في التطبيق، يمكن للمستخدم بسهولة تقييم مدى توافق الخطة الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتسمح وحدة الرصد والتقييم بتجميع البيانات القطرية عن المؤشرات الرئيسية (وكذلك البيانات الأساسية والأهداف والقيم الحالية) لخطط التنمية الوطنية.

٣٨- وأحاطت اللجنة علماً بهذه الأداة، التي رأت أنها مفيدة للغاية للرصد والمتابعة المتكاملين لتنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وأبدى ممثلو الدول الأعضاء رغبتهم في الاستفادة من التدريب ونشر هذه الأداة على مستوى شمال أفريقيا.

حادي عشر - النظر في توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن موضوع: "تيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي: التحديات والفرص والحلول" (البند ١١ من جدول الأعمال)

٣٩- في سبيل تيسير مداولات اللجنة، اقترحت الأمانة عرض توصيات الاجتماع المخصص بشأن تيسير التجارة في شمال أفريقيا مباشرة على فريق الخبراء الذين شاركوا في هذا الاجتماع وتعديلها وإقرارها معهم في غضون فترة لا تتجاوز أسبوعين. وحظي هذا الاقتراح بقبول اللجنة التي دعت المكتب دون الإقليمي إلى متابعة هذه المسألة مباشرة مع فريق الخبراء.

ثاني عشر - النظر في تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء واعتمادها (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٤٠- نظرت اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في التوصيات الصادرة عن اجتماعها الرابع والثلاثين، على النحو الوارد في المرفق الثاني بهذا التقرير. وشجعت اللجنة أيضا المشاركين من بلدان المنطقة دون الإقليمية على موافاة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بالتعديلات في غضون فترة لا تتجاوز أسبوعين بغية تمكين الأمانة من إدراجها في التقرير النهائي.

٤١- وبناء على هذه الملاحظات، اعتمدت اللجنة هذا التقرير وطلبت إلى الأمانة أن تحيل التوصيات الصادرة عنها إلى المؤتمر المقبل لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لاستعراضها في دورته المقبلة.

ثالث عشر - موعد الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء ومكان انعقاده (البند ١٣ من جدول الأعمال)

٤٢- خلال المناقشات التي دارت بشأن اختيار مكان الاجتماع القادم وتاريخه، أعربت ممثلة الجزائر عن رغبتها في استضافة الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة المقرر في عام ٢٠٢٠. وأشارت إلى أن دولتها ستتواصل في أقرب وقت ممكن مع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا للاتفاق على الموعد المحدد والترتيبات العملية لتنظيم هذا الاجتماع.

٤٣- وبناء على هذا الاقتراح، أيد أعضاء اللجنة بالإجماع دعوة الجزائر لاستضافة اجتماع اللجنة القادم في عام ٢٠٢٠.

رابع عشر - مسائل أخرى (البند ١٤ من جدول الأعمال)

٤٤- في ختام الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء، أدلى ممثل السودان، باسمه الخاص ونيابة عن البلدان الأعضاء والمشاركين، ببيان شكر للسيدة هالة حلمي السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ولحكومة جمهورية مصر العربية وشعبها.

خامس عشر - اختتام الاجتماع (البند ١٥ من جدول الأعمال)

٤٥- أعربت السيدة ليليا هاشم نعاس، مديرة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، في ملاحظاتها الختامية عن تقديرها لنجاح المؤتمر الرابع والثلاثين الذي عُقد هذا العام في مدينة أسوان بمصر.

٤٦ - كما توجهت المديرية بالشكر والتهنئة، نيابة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدول الأعضاء، للسلطات المصرية، لا سيما السيدة هالة حلمي السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، التي نظمت هذا الاجتماع على أفضل ما يكون بالشراكة مع المكتب دون الإقليمية لشمال أفريقيا.

٤٧ - وأعربت السيدة ليليا هاشم نعاس عن امتنانها لفريق وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على الدعم اللوجستي الذي قدمه مسؤولوها وإطاراتها طوال هذا الاجتماع. كما شكرت المضيفين والمترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين على الصبر الذي تحلوا به طيلة اجتماع اللجنة.

٤٨ - وأثنى رئيس مكتب اللجنة، بدوره، على البلدان الأعضاء والمشاركين على بيان الشكر الذي توجهوا به للدكتور هالة حلمي السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ولحكومة جمهورية مصر العربية وشعبها على كرم الضيافة وحسن الترحيب. وهنا أيضا مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا والبلدان الأعضاء على النجاح الذي تكللت به أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجنة.

٤٩ - ثم أعلن رئيس المكتب اختتام أعمال الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا.

المرفق ١:

توصيات الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين للخبراء

بعد المداولات، أصدرت اللجنة التوصيات التالية، وطلبت إلى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا رفعها إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين:

ألف - توصيات الجلسة الخاصة بشأن "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والعمالة":

ينبغي للدول الأعضاء:

- (أ) تحسين أساليب العمل والدعم الموجهة للشركاء الاقتصاديين، من خلال تزويدهم بمعلومات أفضل عن السوق الأفريقية، وإنشاء أدوات مالية مبتكرة، ووضع تدابير لتعزيز التجارة الخارجية، بهدف زيادة إشراك القطاع الخاص.
- (ب) تحسين نوعية الهياكل الأساسية المادية، بما في ذلك النقل الدولي والمراكز الحدودية، وتنقيح الإطار القانوني والتنظيمي لتعزيز الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية وتيسير التجارة.
- (ج) تحسين جودة نظام التعليم والتدريب المهني، إلى جانب وسائل تبادل المعارف وخاصة بالنسبة للشباب والنساء، بغية تحقيق الإمكانيات المتوقعة من عملية تفعيل منطقة التجارة الحرة.
- (د) التعجيل بوضع تدابير لتيسير التجارة بهدف تحقيق أكبر المكاسب والتحقيق الأمثل للإمكانيات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة، لاسيما في مجالي الاستثمار والعمالة.

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- (أ) بناء قدرات البلدان الأعضاء على استيعاب منطقة التجارة الحرة وتقييم الأثر المتوخى منها على اقتصادات بلدان شمال أفريقيا.
- (ب) وضع دراسة استشرافية عن أثر هذه المنطقة على اقتصادات بلدان شمال أفريقيا.
- (ج) تعزيز الإنتاج المعرفي في مجال التجارة وإقامة المنابر الإلكترونية من أجل تيسير نشر هذا الانتاج المعرفي.

باء - توصيات خاصة بالموجزات دون الإقليمية:

ينبغي للدول الأعضاء:

تزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالبيانات الحديثة المتوفرة لإعداد الموجزات دون الإقليمية.

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- (أ) تصميم آلية لجمع البيانات الوطنية اللازمة للموجز دون الإقليمي، بما في ذلك إطار زمني محدد.

(ب) إدراج الأبعاد التكميلية الأخرى في الجزء التحليلي الذي يتناول "التنمية الاجتماعية" في التقرير، مثل الفقر المرتبط بالدخل والمتعدد الأبعاد، وكذلك الإنجازات التي تحققت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

(ج) إدراج مؤشرات أخرى تكميلية أو بديلة لدليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقرير.

(د) إجراء تحليل معمق للأسباب الكامنة وراء مختلف الأوضاع القائمة في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

جيم - توصيات خاصة بالتقرير المتعلق بتنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا:

ينبغي للدول الأعضاء:

موافاة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل منتظم بمعلومات عن الأنشطة المنجزة على الصعيد الوطني في سياق تنفيذ الخطط الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

(أ) تعميق التقرير وإثراؤه بالتشاور مع البلدان الأعضاء عن الأنشطة المنجزة على الصعيد الوطني فيما يتصل بالالتزامات التي تم التعهد بها والمشاركة في المؤتمرات.

(ب) تحسين قدرة البلدان الأعضاء على استخدام الأدوات والمنهجيات الموحدة لرصد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها.

دال - توصيات خاصة ببرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠:

ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

تيسير تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المستخلصة من الأنشطة وبرامج الدعم الموجهة لمختلف الشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية بغية تعزيز التأزر وتجنب هدر الموارد وتداخل البرامج

المرفق الثاني

جدول عمل الاجتماع

- ١ - افتتاح الاجتماع
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٣ - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل
- ٤ - الجلسة الخاصة: "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والعمالة: تأثير تحسين التجارة والتكامل الإقليمي على شمال أفريقيا"
- ٥ - اجتماع فريق الخبراء المخصص: "تيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي: التحديات والفرص والحلول"
- ٦ - تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: استعراض الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا
- ٧ - استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا
- ٨ - المسائل النظامية:
 - (أ) برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠
 - (ب) تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وبرنامج عمله لعام ٢٠٢٠
- ٩ - عرض الرسائل الرئيسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الخامس المعني بالتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة
- ١٠ - عرض أداة التخطيط المتكامل وإعداد تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: أداة لمواءمة خطط التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠
- ١١ - النظر في توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن موضوع: "تيسير التجارة في شمال أفريقيا من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي: التحديات والفرص والحلول"
- ١٢ - النظر في تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء واعتمادهما
- ١٣ - موعد الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء ومكان انعقاده

١٤ - مسائل أخرى

١٥ - اختتام الاجتماع
